الطلب منه كما سياتي ولا يتاخر عن معموله لقصور رتبة عن مسماه بسبب كونه
فرعه خلافا للكسائي وتمسكه بقوله تعالى كتاب الله عليكم وما اشبهه لا حجة له فيه لانه
متاول على انه مصدر منصوب باضمار فعل موكد لمضمون الجملة السابقة من قوله
حرمت عليكم وكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر او بالعامل
المحذوف ويجزم الفعل المضارع في جواب الطلب منه اي من اسم الفعل كما يجزم
في جواب الطلب من الفعل نحو قوله مكانك تحمدي او تستريحي فكانك بمعنى
اثبتي وتحمدي مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره فان تثبتي تحمدي ولكنه لا يم
ينصب في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال
فتحمدَ بالنصب على الراجح والثاني منهما المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل
ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل وينعدي الى المفعول بواسطة
وغيرها وقد يتعدى الى مفعولين فاكثر وقد مر انه يجوز حذف فاعله وان لا يغير عنه
اسناده الى نائب الفاعل وفي تمثيله للمصدر بقوله كضرب واكرم اشارة الى ان
المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامرين احدهما وجودي
واليه اشار بقوله ان حل محله فعل مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل
كعجبت من ضربك زيدا امس او غدا اي من ان ضربته او من ان تضربه غدا او مع
ما احتمالي والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الان اي مما تضربه الآن
فان لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما في نحو ضربا زيدا او ضربت ضربا فلا يصح نصب
زيدا بضربا خلافا لابن مالك في الاول ولهذا جعله الثاني في نحو فاذا له صوت صوت
حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر الامر الثاني عد بعض وهو المشار اليه
بقوله ولم يكن المصدر مصغرا فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا لبعد شبهه عن
الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء ولا مضمرا فلا يقال ضربك المسيء

حسن

حسن وهو المحسن قبيح لعدم حرف الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سياتي ولا
محدودا بالتاء فلا يقال اعجبني ضربتك زيدا لان صيغة الواحدة ليست الصيغة
التي اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه ولا منعوتا قبل تمام عمله فلا يقال
عرفت سوقك العنيف الابل لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما
فان نعت بعده جاز نحو ان هجرك اياي المفرط لمهلك ولو قال ولا متبوعا كان اولى
فان حكم سائر التوابع حكم النعت ولا محذوفا لعدم وجود حرف الفعل ولا مفصولا
من المعمول باجنبي لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ولا
متاخرا عنه اي عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا ضربك لما مر من ان
معموله بمنزلة الصلة وهي لا يتقدم على الموصول قال التفتازاني والحق جواز تقديم
معمول المصدر ان كان ظرفا لانه مما يكفيه لاجمة الفعل وظهر اقتصاره على
ما ذكر انه لا يشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وهو كذلك لانه عمل
لكونه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قال ابن مالك وانه لا يشترط فيه ايضا ان
يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال المصدر المثنى والمجموع وجزم به ابن
مالك لان لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو اصل الفعل فان ظرفا في كلام الغرب
باعمال شيء من ذلك قبل ولم يقس عليه انتهى ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا وتعرونا
بال ولكن اعماله حالة كونه مضافا للمفعول مع ذكر المفعول وتركه اكثر استعمالا
من عكسه ومن اعماله منونا وبال لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم
ولان نسبة الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة
نحو ولولا دفع الله الناس ربنا وتقبل دعائي اي دعائي اياك واما اعماله مضافا
للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل
وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وجع البين من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)